

تعطيل الحكومة: حزب عنق بقطنة

ليس قليلاً وضع التهديد بتعطيل الحكومة موضع التنفيذ. لتلتم بوزارتها جميعاً قبل أن يرغم وزير أو اثنان اصبح الاعتراض كي يحمل رئيسها على تعليق الجلسة. ليست استقالة ولا اعتكافاً ولا تصريف أعمال. بل اقرب الى حزب عنق بقطنة

نقولاً ناصيف

يواجه التعطيل الذي قد يجبه حكومة الرئيس تمام سلام نمطاً مختلفاً غير مسبوق. لا يشبه حالاً شهدتها الحكومة الاولى للرئيس فؤاد السنيورة بين عامي 2006 و2008، عندما استقال منها الوزراء الشيعة فخرجت طائفة برمتها من المشاركة في السلطة الاجرائية، وعُدت حكومة غير ميثاقية. لا يشبه كذلك حالات اخرى اقل اهمية في حكومتي الرئيسين سعد الحريري ونجيب ميقاتي، عندما امتنع وزراء عن حضور جلساتها فحيل دون نصاب الثلثين لالتزامها. لا تشكو حكومة سلام، تحت وطأة ما لوح به وزيراً التيار الوطني الحر بشل أعمالها، من ميثاقيتها ولا نصاب انعقادها معرض لخلل. بل تبدو طريقة إعطاب جلساتها مختلفة هذه المرة، وان باستخدام الصلاحيات الاكثر حساسية في توجيه نظام عمل مجلس الوزراء مذ تولى صلاحيات رئيس الجمهورية بعد الشغور: جدول الاعمال وتوقيع القرارات. المشكلة الزمنية مذ ذاك حملت رئيس الحكومة على الاعتكاف لاسباب، بعدما تعاقب اكثر من وزير على التلويح برفض توقيع قرارات ما لم يُستجب طلبه، وهو يمك بين يديه فيتو مزدوجاً

حيال الصلاحيات هاتين. تبعاً لما اعلنه وزير الخارجية جبران باسيل، الخميس الفائت، من ان لا جلسة لمجلس الوزراء لا يتصدر جدول اعمالها تعيين قائد جديد للجيش، فإن اي جلسة يُدعى اليها مجلس الوزراء لا تتضمن هذا الشرط ستكون مرشحة للتعطيل، من جراء رفض وزيرى التيار الوطني الحر والوزراء الحلفاء في حزب الله وتيار المردة وحزب الطاشناق توقيع القرارات. يكتفى بامتناع وزيرى الرئيس ميشال عون عن التوقيع، كي تذهب توقيع الوزراء الآخرين هباءً. نوقشت المفاهيم الدستورية

والسياسية لهذا التوجه في دوائر ضيقة في السرايا، وبرزت ملاحظات: 1 - بعدما انتقلت اليها صلاحيات رئيس الجمهورية، لا يسع حكومة سلام التعامل مع الكتل الممتلئة فيها بالجملة، على انها تنتمي الى قوى 8 و14 آذار ووسطيين، بل يقتضى التعامل مع الكتل تلك بالمفروق: ان يكون الافرقاء جميعاً داخل الحكومة عند اتخاذ القرارات وتوقيع المراسيم. ذلك ان تحوّل مجلس الوزراء هيئة رئيس الجمهورية عند توقيع القرارات يفكك الائتلاف الحكومي الواسع، وتحوّل الكتل الكبرى شأن الكتل الصغرى شأن الوزراء المستقلين كيانات مستقلة في ذاتها، تستمد دورها من توقيعها. وهو مغزى المراعاة التي يلج عليها سلام في تعاطيه مع كل فريق على حدة. 2 - لا مجال للخوض في ميثاقية جلسة لمجلس الوزراء غاب عنها وزيران مسيحيان ووزيران شيعيان، ما دام ثمة وزراء مسيحيون او شيعة آخرون لا يزالون يحضرون الجلسة. بل الاصح ان القياس هنا ليس ميثاقية جلسة يحضرها وزراء الطوائف المشاركة في السلطة الاجرائية، بل غياب وزراء

ليس مشكلة ميثاقية، ونصابها سياسي اكثر منه قانوني

حكومة تعامل وزراءها بالمفروق لا بالجملة ما يمنح تجاوز اي منهم (هيثم الموسوي)



نفسه. في واقع حكومته، يتصرف سلام على انه فريق ثالث بين اثنين يحاذر - مقدار ما يتمكن - الإنحياز الى احدهما، ولا يضع نفسه في صف وزراء الرئيس ميشال سليمان والنائب وليد جنبلاط.

4 - لا يزال الثلثان مؤمنين في حكومة سلام كي تنعقد دستورياً، كذلك طبيعة تأليفها من ثلاث ثمانينات بين قوى 8 و14 آذار والوسطيين، ما يحول دون تمكن فريق واحد من الحصول على الثلث +1 لشل انعقادها ما لم يتواطأ فريقان على ثالث او يتمكن فريق من الائتلاف مع بعض من الفريق الآخر بغية الامسك بنصاب التعطيل. مع ذلك يكفي غياب وزير التيار الوطني الحر وحزب الله - بما يعنيه تمثيلهما في الحكومة - كي تتسرب الشكوك في إمكان التمام جلسة لمجلس الوزراء.

5 - خلافاً لرئيس مجلس النواب نبيه بري الذي يعتقد ان في إمكان الحكومة الائتلاف ما دام نصابا الثلثين والنصف +1 متوافرين للانعقاد واتخاذ القرارات، يتمهل سلام في تقدير موقفه الى ان يصطدم بالمشكلة في الجلسة المقبلة لمجلس الوزراء الخميس. مذ انتقلت اليها صلاحيات رئيس الجمهورية، اضى سلام على حكومته نمطاً مختلفاً يكاد يكون على صورته، المطبوعة بالتوافق وطول الاناسة واستنفاد الجهود والمرونة. ربط اعداد جدول الاعمال بالتوافق المسبق عليه بين الوزراء جميعاً، وسلم بتوقيع الوزراء الـ24 قرارات مجلس الوزراء ما ان يتحوّل هيئة رئيس الجمهورية، وخصوصاً في القضايا المهمة. على طرف نقيض منه، قالت وجهة نظر بري منذ 25 ايار 2014 بقصر توقيع الوزراء المختصين على قرارات يتخذها مجلس الوزراء مجتمعاً، على ان يوقع الوزراء الـ24 القرارات التي تتخذ خارج مجلس الوزراء.

تقرير

الجماعة تسوق لمؤتمر هيئة العلماء: هل من خطاب جديد؟



الشيخ احمد العمري (هيلم الموسوي)

أمال خليل

كانه احتفال جماهيري خاص بها، تحشد الجماعة الإسلامية إلى المؤتمر السنوي الثالث لهيئة علماء المسلمين التي ألت رئاستها، أخيراً، إلى القيادي في الجماعة الشيخ أحمد العمري للدورة الحالية الممتدة حتى ستة أشهر. على مواقعها بوعبر الرسائل الهاتفية، عممت الجماعة الدعوة إلى المؤتمر الذي يعقد غداً في أحد فنادق الحمراء. لكن من يرغب بالمشاركة، يفترض أن يجيب بالإيجاب عن الأسئلة

التي تضمنتها الدعوة: «هل تريد نصرة الحق؟ هل تطالب أن يكون لكم دور مؤثر في إحقاق الحق ودفع الظالمين؟ هل تريد أن يعود للعلم والعلماء مكانتهم ودورهم؟ إذا ملقنا الأحد في المؤتمر». الجماعة طمأنت إلى أن المواصلات مؤمنة وحددت أماكن للتجمع في المناطق التي لها حضور فيها.

تسابق الجماعة الوقت، قبل انقضاء ولاية العمري، لتعزير رصيدها واستعراض قوتها ليس داخل الهيئة فحسب، بل في الساحة السننية لبنانياً، لا سيما بعد المكاسب التي حققتها في انتخابات المجالس الشرعية والإدارية في دار الفتوى أخيراً، متخطية حليفها تيار المستقبل. علماً بأنه لم ينته بعد الجدول الذي رافقه انتخاب العمري بين الأجنحة داخل الهيئة، حتى دعا إلى عقد المؤتمر. كان يمكن للعمري ألا ينظم المؤتمر ضمن ولايته، أو على الأقل أن يترتب قليلاً إلى حين استقرار مشهد المرحلة المقبلة. لكنه أخذ المبادرة وباغت أعضاء الهيئة الذين يمثلون الأجنحة الإسلامية الأخرى، حتى أن البعض فسّر دعوته المعجلة للمؤتمر

بتلقينه إشارة ما من أصدقائه في السعودية وقطر وتركيا. وليس مستغرباً أن تصدر عن المؤتمر توصيات ومواقف عالية النبرة، كما اعتادت الهيئة التي تأسست مع

انطلاق الأحداث السورية ورأسها في البداية شيخ الجماعة القاضي حسن قاطرجي المعروف بمناصرتة لـ «جبهة النصرة». علماً أن المؤتمر يعقد بعد القمة الإسلامية التي

دريان برعاية أحمد الحريري!

قبل ظهر أمس، تقاسمت شاشة قناة المستقبل جلسة استجواب المحكمة الدولية وافتتاح «مسجد ومجمع الخير» في المنية «برعاية المفتي والشيخ أحمد الحريري» كما ذيل في أسفل الكادر. لدى التدقيق بالصورة، تبين أن المفتي المقصود ليس مفتي المنطقة بل مفتي الجمهورية الشيخ عبد اللطيف دريان. أما الحريري فليس شيخاً زميلاً له، بل هو الأمين العام لتيار المستقبل. علماً بأن الدعوة كما عممها تيار المستقبل كانت إلى افتتاح المسجد «بدعوة من النائب كاظم الخير وبرعاية الرئيس سعد الحريري ممثلاً بأحمد الحريري وحضور دريان». هكذا حضر دريان شأنه شأن الضيوف الآخرين كنواب المنطقة وفعالياتها. علماً أن «بروتوكول الإفتاء» يقضي بأنه في حال حضور مفتي الجمهورية «لا يكون لأحد غيره رعاية أو معية، إلا إذا حضر معه رئيس الحكومة». وفي حال عدم حضور الأخير، ينتدب المفتي عنه مفتي المنطقة لتمثيله». غير أن دريان ارتضى خرق البروتوكول كرمي لعيون «الشيخ أحمد».

عقدت الثلاثاء الفائت في دار الفتوى بدعوة من مفتي الجمهورية الشيخ عبد اللطيف دريان بحضور رؤساء الطوائف الإسلامية، والتي أوصت برفض الجماعات التكفيرية وأكدت الحرص على مقدسات المذاهب الإسلامية. كما يأتي بعد مؤتمر الإتحاد العالمي لعلماء المقاومة في بيروت والذي أعلن موقفاً حاسماً داعماً للرئيس بشار الأسد وإيران. فما هو الخطاب الذي ستعتمده الهيئة؟ وأي صبغة ستغلبها الجماعة على أداء الهيئة في الفترة المقبلة، لا سيما بعد التصالح بينها وبين السعودية، وفي ظل التحالف الدائم مع تركيا الذي يعتبر العمري أبرز أركانها، حتى أنه يعرف بـ «صديق أردوغان»؟

إلى المؤتمر، تشخص الأنظار لتحديد مستقبل الهيئة داخلياً. التيارات في الهيئة باتت أشبه بالأجنحة المتكسرة. على نحو مبدئي، تم التوصل إلى تسوية بين أركانها الرئيسية. انتخب ممثل التيار السلفي الشيخ سالم الرفاعي نائباً أول للعمري، وانتخب قاطرجي ممثل الصقور والتيار المتشدد، والمناصر للجماعات التكفيرية، نائباً ثانياً.